

وزارة المالية / الدائرة القانونية
م / إطفاء مبالغ بذمة الموظفين

كتابكم ذي العدد ٢٥٧٤/م١٤/٨٠٢ في ٢٠١٠/٤/١٩ .
لا نرى مبرراً لوضع أسس لتحديد الحالات المشمولة بقرار مجلس الوزراء المرقم (٨١) لسنة ٢٠١٠ إذ إن خطأ الإدارة في تقييم الإستحقاق لا يعدو أن يكون بسبب عدم مراعاة الضوابط المقررة لتلك الإستحقاقات مما ولد خطأ في التطبيق ، مشيرين الى إن الدائرة الإدارية في الوزارة المعنية هي المعنية بتحديد تلك الحالات وينبغي أن تؤشر مسبقاً ولمكتب المفتش العام في الوزارة ممارسة دوره الرقابي في تشخيص مثل هكذا حالات .
راجين التفضل بالعلم ... مع التقدير .

علي محسن إسماعيل
الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة
٢٠١٠ / ٤ / ٢٧